

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: إلغاء بند شطب الودائع من الخطة الإصلاحية

شكلت بيروت قبل الازمة نقطة انطلاق مصرفية مهمة في منطقة الشرق الاوسط، وناظرة مالية في اتجاه الدول العربية والاجنبية. وبعدها دخل لبنان النفق المظلم، لم يعد في مقدور المصارف القيام بدورها الاول في ظل ما تعيشه من ازمات، وتراجع حركة النمو، وتهاوي حركة الاستثمارات، مما يشير الى ان العودة المالية لبيروت ستكون متاخرة

الايضاح السياسية والامنية باتت تؤثر في العمل المصرفي في لبنان، وان استعادة الثقة بالمصارف اللبنانية تعتمد على عوامل عدة، أبرزها الاصلاحات الاقتصادية والمالية، فضلا عن الاجراءات المصرفية والرقابية التي تتبعها المصارف على نفسها. وقد يساهم تعاون المصارف اللبنانية مع المصارف الاجنبية في استعادة الثقة، نظرا الى المعايير والاجراءات الاكثر صرامة التي يفرضها النظام المصرفي العالمي. الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح اكد لـ"الامن العام" ان الازمة التي يمر بها لبنان "هي من اخطر الازمات التي تم تسجيلها خلال مئة عام"، مشددا على ان من "الخطأ الغاء القطاع المصرفي الحالي وخلق قطاع جديد، ويجب السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت".



الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح.

اهتمام عربي ملحوظ
بدخول السوف المصرفية
اللبنانية

متطلبات الملاءة والرسملة، بحسب ما تنص عليه قواعد بازل. لذلك، ارى انه من الخطأ الغاء القطاع المصرفي الحالي وخلق قطاع جديد، بل السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت"، اي البدء بحل الازمة الاقتصادية والنقدية، ومن ثم النظر في كيفية معالجة الازمة المصرفية.

■ ماذا يعني اعادة هيكلة المصارف، وهل بات من الصعب اعادة هيكلة القطاع المصرفي في لبنان؟

□ في المبدأ، تتم اعادة هيكلة اي مصرف عند وقوعه في ازمة جديدة، كحل بديل من تصفيته او استحواذه من مصرف اخر. وتتم اعادة هيكلة المصرف في جانب الموجودات و/او المطلوبات من الميزانية، وصولا حتى الى اعادة هيكلة ادارة المصرف. لذلك، فان تعقيبي على الجزء الاول من السؤال، هو طرح التساؤل التالي: ما هو المطلوب هيكلته في المصارف اللبنانية؟ الادارة؟ ام الموجودات؟ ام المطلوبات؟ ام الملكية؟ وهنا يوجد رأيان سائدان: الاول، وتبناه خطة الحكومة الحالية، وهو اعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي اللبناني على اعتبار ان الازمة الحالية هي ازمة نظامية Systemic Crisis، وبالتالي فان الحل يجب ان يكون للقطاع باكماله. والرأي الاخر، الذي اميل اليه، هو النظر في وضعية كل مصرف على حدة، واجراء دراسة عميقة لموجوداته ومطلوباته، ورسمته وسيولته الحالية والمستقبلية، وخطة الطوارئ الذي يعتمدها، وخطط اعادة النهوض، وبناء على كل ذلك، يتم اخذ القرار من السلطات الرقابية في امكانية استمراره من عدمها. اخيرا، من المؤكد انه لو تم البدء بمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية عند بدئها، لكنت تداعياتها النقدية والمصرفية والاجتماعية اقل، وامكان معالجتها اسرع وبتكلفة اقل. يسري ذلك بلا شك على معالجة وضع المصارف، فكل تأخير في حل الازمة الاقتصادية يفاقمها، ويفاقم كذلك الازمة المصرفية. ختاماً، ادعو الى بل السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت".

■ هل خرج لبنان من اصول العمل المصرفي؟ □ على الاطلاق. فالمصارف، وعلى الرغم من الوضع التشغيلي الصعب، لا تزال تقوم بجزء كبير من عملياتها، كالسابق. تحديدا،

شرطان لإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي

الثقة هي ركيزة النهوض بالقطاع المصرفي ولاستعادتها شرطان، الاول الاعلان عن دفع اموال المودعين والثاني وضع خطة تقنية تحدد واجبات القطاع وحدود مسؤولياته. لكن هل يتم تنفيذ هذين الشرطين ومتى؟ سؤال برسم احوال لم يعد في الامكان توقعها. اذا ما نظرنا الى ارقام مجمل الودائع نجد انها بالدولار وتصل قيمتها الى نحو 95 مليار دولار، في حين ان معظم هذه المبالغ غير متوافرة كسيولة نقدية، مع تدني الاحتياطي الالزامي الموجود اليوم في مصرف لبنان الى 9 مليارات دولار، وكان قبل الازمة نحو 38 مليارا بما فيها الاوروبوند واستثمارات البنك المركزي. امام هذا الواقع، من اين ستؤمن المصارف اموال المودعين لاعادتها؟

اعادة الهيكلة وفق خطة تقنية ليست مرتبطة بالودائع، بل بقدره كل مصرف على البقاء والاستمرار لتلبية الاصلاحات الضرورية كي يستمر، والخطة المطلوبة يجب ان تتناسب مع اتفاق الدائنين (مصرف لبنان والمصارف) والدولة لجدولة دفع الودائع كاملة وتسديد التزاماتها. على السلطة النقدية وحدها، وفق صلاحياتها، اعادة هيكلة القطاع من دون تدخل اي جهة، خصوصا ان اعادة هيكلة المصارف لا تعني اقتطاع اموال المودعين او تحميلهم خسائر ليسوا مسؤولين عنها.

ان اعادة هيكلة وبناء القطاع المصرفي هما تقنيان لا يمتان بصلة الى السياسة او الى التدخلات الداخلية (مجلس النواب)، والخارجية (البنك الدولي). ان مهمة تكوين المعلومات الرقمية المالية والنقدية منوطة بلجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان، فهي الجهة المخولة لتحديد حجم الخسائر المترتبة في ميزانية كل مصرف وقيمة الاموال المطلوبة لردم هذه الخسائر. ويعود الى الهيئة المصرفية العليا وضع شروط الاستمرارية لكل مصرف من ناحية حجم رأس المال الجديد او نسب السيولة، وحتى شكل الادارة التي ستتولى النهوض بوضعه، على ما يقوله الخبراء.

من المعروف ان لدى مصرف لبنان الاجهزة البشرية اللازمة للقيام بعمليات التقييم الضرورية للمصارف، وتحديد اي منها سيبقى والوضعية المالية لهذا البقاء. ان التدخل في اقرار اي قانون لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، هو تعد واضح وصريح على صلاحيات السلطة النقدية الخاضعة لقانون النقد والتسليف ولديها منافذ اخرى لتصحيح وضع القطاع، كقانون الدمج المصرفي او القانون 67/2 الذي يعنى بافلاس المصارف وتصفيته. حتى اليوم، لم نسمع عن اي دولة انها "اكلت" حقوق شعبها وحرمته من مدخراته. غير ان خطط الحكومات لدينا تعتمد اساسا على شطب الودائع وتحميل المودعين الخسائر، وهي لن تستطيع اقرارها في مجلس النواب.

يبدو ان حكومتنا الحالية تسعى الى ارضاء صندوق النقد الدولي وتلبية شروطه للحصول على قرض قيمته 3 مليارات دولار فقط، في ان هذا المبلغ يمكن الحصول عليه اذا ما احسنت ادارة عائدات الرسوم الجمركية فقط.

لن تقوم نهضة القطاع المصرفي الا بعودة الثقة واسترجاعها، واذا حصل ذلك فسيؤدي الى اعادة جذب الاموال والودائع للقطاع، ومعه سيعاود منح التسليفات للقطاع الخاص، وبالتالي تنشيط الوضع الاقتصادي، والامتناع نهائيا عن تجربة المصارف السابقة بالتوسع في تسليف الدولة طمعا بالفوائد التي ادت الى كارثة اصابت النظام المالي في لبنان. اخيرا، اليات الانقاذ متوافرة اذا حسنت النيات.

صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان
والمهجر
ش.م.ك
راحة البال

المصرفية وخفض تكلفتها وزيادة افاق الشمول المالي وغيرها. لكن ربط الاقتصاد، او الاسواق المالية المحلية، بالاسواق العالمية، يتم عبر علاقات المصارف المراسلة الدولية العاملة في الخارج. هكذا تتم عمليات تمويل التجارة الخارجية وعمليات تحويل الاموال. في حال قررت المصارف المراسلة قطع علاقاتها مع اي دولة، فانها تمتنع عن اجراء اي معاملات مالية مع تلك الدولة، عبر De-risking. حتى في ظل وجود مصارف اجنبية. واعيد التأكيد ان المصارف اللبنانية لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة جدا مع المصارف المراسلة، ولا تزال تربط الاقتصاد اللبناني بالاسواق الدولية. لذلك، نحن ننظر في الافادة من دخول المصارف الاجنبية من ناحية المستهلك المالي، وليس من ناحية الربط مع الاسواق الدولية.

■ كيف يمكن إعادة الثقة الى المصارف اللبنانية، وما هي ابرز خطواتها؟
□ على الرغم من الازمة الهائلة التي يعيشها لبنان منذ قرابة ثلاث سنوات ونصف سنة، لا تزال افاق الحل مفتوحة، ولا تزال عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني وبالمصرف المركزي وبالمصارف ممكنة. في ما خص المصارف، لا شك في ان الهوية بينها وبين مودعيها كبيرة. والمطلوب منها ان تكون اقرب الى المودعين، اي ان تقوم بالتحاور معهم، وعرض اجراءات إعادة الودائع لهم، وما تقوم به من خطط لتعزيز رسميتها ومركزها المالي. كما يجب على المصارف ان تكون شريكة في تحمل المسؤولية في ما وصلت الامور اليه. اظن ان المصارف مستعدة لتحمل جزء من الخسائر بسبب تركيز جزء كبير من مواردها لدى الدولة اللبنانية (الحكومة ومصرف لبنان). عامل آخر اساسي لاعادة الثقة هو الغاء بند الشطب الضمني للودائع من الخطة الاصلاحية للحكومة الحالية.

ع. ش

دخول المصارف الاجنبية يساهم في تعزيز المنافسة

□ كما اشرت سابقا، تسعى معظم المصارف اللبنانية الى اعادة عملياتها كما قبل الازمة. كما ان بعضها اعلن مؤخرا عن امكان اعادة الاقتراض. طبعا، مع الاشارة الى ان المصارف اللبنانية قد اصبحت لديها ميزانيتان: الحسابات القديمة (اي الموجودات والمطلوبات القديمة) والحسابات الجديدة (اي الموجودات والمطلوبات الجديدة). فيما خص الحسابات الجديدة، عادت المصارف الى العمل بشكل شبه طبيعي. وتبقى الاشكالية طبعا في موضوع الحسابات القديمة. لا شك في ان دخول المصارف الاجنبية يساهم في تعزيز المنافسة وتطوير الخدمة المصرفية، لكن لا يمكن ان تكون المصارف الاجنبية بديلا من المصارف اللبنانية، ولا يمكنني تصور ان تصبح المصارف اللبنانية هامة في بلدها الام، وهذا ما لا اقبله لأي قطاع مصرفي عربي آخر. فحتى في ظل النزاعات والحروب التي شهدتها دول عربية عديدة، بقيت مصارفها هي اساس. وحتى خلال الحرب اللبنانية، لم تحل المصارف الاجنبية محل الوطنية. في الخلاصة، نحن نشجع دخول المصارف الاجنبية (وعلى رأسها المصارف العربية)، لكن لتكون مكملة للمصارف اللبنانية، وليست بديلا منها.

■ هل يعتبر حضور المصارف الاجنبية ميزة مهمة في ربط الاقتصاد اللبناني بالاسواق العالمية؟

□ بشكل عام، يفيد دخول المصارف الاجنبية الى لبنان، كما اي بلد اخر، من حيث تعزيز المنافسة وتطوير الخدمات

□ تقوم المصارف اللبنانية بعمليات تمويل التجارة الخارجية بشكل طبيعي، والا لما وجدنا السلع التي نشترها من الاسواق. كذلك، تتم عبر المصارف عمليات تحويل مالية عبر الحدود (من والى لبنان). وكذلك عمليات الابداع وبطاقات الائتمان وغيرها. كما ان التعامل مع المصارف المراسلة مستمر، ولا صحة على الاطلاق لاشاعات قطع علاقات المصارف المراسلة الدولية مع المصارف اللبنانية. طبعا، لا ينفي ذلك استمرار اشكالية الودائع وكيفية اعادة دفعها، وضرورة ايجاد حل لها تشترك فيه الحكومة ومصرف لبنان والمصارف نفسها.

■ إعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، هل تتم عبر عودة المصارف الاجنبية للعمل في لبنان؟ ما هي الشروط ولماذا؟

□ ارى ان احد عوامل عودة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني هي اعلان الحكومة الجازم والقاطع بانه لن تتم اية عمليات شطب للودائع. من هنا نبدأ. ان تبني الحكومة الحالية لفكرة "فك الترابط" بين ميزانيات مصرف لبنان والمصارف، يعني حكما شطب الجزء الاكبر من الودائع. وحتى فكرة صندوق استرداد الودائع هي نظرية وليست عملية. لذلك اعيد واشدد ان اعادة الثقة بصناعة القرار الاقتصادي والمالي والنقدي، هو الحجر الاساس لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي. اما بالنسبة الى امكان دخول مصارف اجنبية الى لبنان، فهي ستكون نتيجة لعودة الثقة وزوال الضبابية في ما خص الخطة الاصلاحية الشاملة للحكومة، وليست الدافع لها. اود الاضافة هنا الى انه يوجد فعلا اهتمام عربي ملحوظ بدخول السوق المصرفية اللبنانية، عبر فتح فروع او الاستحواذ على مصارف قائمة، ولكن الضبابية واجواء عدم اليقين السائدة تجعلهم يترددون في اتخاذ هكذا قرار.

■ لم تعد للمصارف اللبنانية قدرة السيطرة على السوق اللبنانية، فهل عودة المصارف الاجنبية او فروعها ممكن الان؟